الدكتور حفيظ يونسي
الدكتور هشام عميد

ديناميات تدبير الشراكة مع المجتمع المدني

- المفاهيم الأساسية للدراسة
- الإطار القانوني المالي والضريبي للشراكة مع الجمعيات
- الإطار القانوني المالي والضريبي للشراكة مع التعاونيات
- الإطار القانوني للشراكة بين الجماعات الترابية والمجتمع المدني
- الشراكة مع الجمعيات المنظمة بموجب نصوص خاصة
- آليات الرقابة على مالية الجمعيات
- آليات تدبير الشراكة مع المجتمع المدني
- الإطار التنموي للشراكة مع المجتنع المدني

تقديم :

الدكتورة حنان بنقاسم
أستاذة التعليم العالي
بكلية العلوم القانونية
و السياسية بسطات
جامعة الحسن الأول

دار الآفاق المغربية

الفهرس

تقديـم الدكتورة حنان بنقاسم 3

مقدمة 7

أولا : الإطار المفاهيمي 9

ثانيا: الإطار المنهجي والاشكالي 19

القسم الأول

الإطار القانوني للشراكة مع المجتمع المدني

الفصل الأول: الأسس القانونية للشراكة مع المجتمع المدني 27

الفرع الأول: الإطار القانوني المالي والضريبي للجمعيات بالمغرب.. 28

الفقرة الأولى: ركائز التدبير المالي للجمعيات 29

أولا: دورية الوزير 2003/7 كإطار عام منظم للشراكة مع المجتمع المدني 29

ثانيا: آليات ترشيد المساهمة الممنوحة للجمعيات في مدونة المحاكم المالية 33

ثالثا: حكامة التمويل والشراكة بين الدولة والجمعيات 35

الفقرة الثانية: النظام الضريبي للجمعيات 42

أولا: الإعفاءات المقررة لفائدة الجمعيات بخصوص الضرائب المباشرة 42

ثانيا: الإعفاءات المقررة لفائدة الجمعيات بخصوص الضرائب غير المباشرة 45
ثالثا: الامتيازات المالية للجمعيات 47
الفرع الثاني: الإطار القانوني المالي والضريبي للتعاونيات 49
الفقرة الأولى: النظام المالي للتعاونيات 50
أولا: التمويل الداخلي والخارجي للتعاونيات 51
ثانيا: المحاسبة والتصفية المالية للتعاونيات 53
الفقرة الثانية: النظام الضريبي للتعاونيات 56
الفصل الثاني: الشراكة بين الجماعات الترابية والمجتمع المدني واليات الرقابة 59
الفرع الأول: المدخل التعاقدي للشراكة بين الجماعات الترابية والجمعيات 60
الفقرة الأولى: مرتكزات الشراكة بين الجماعات الترابية والمجتمع المدني 61
أولا: الشراكة أسلوب تعاقدي بين الجماعات الترابية والجمعيات 61
ثانيا: دورية وزير الداخلية لسنة 2018، حول دعم الجماعات الترابية للجمعيات 64
الفقرة الثانية: التأصيل الشراكة مع المجتمع المدني في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية 65
أولا: محددات الشراكة مع المجتمع المدني في خلال القوانين التنظيمية للجماعات الترابية 66
ثانيا: الجمعيات شركاء وفاعلين في التنشيط الترابي 69
الفرع الثاني: الشراكة مع المجتمع المدني، الواقع واليات الرقابة 72

الفقرة الأولى: واقع وحصيلة التمويل والشراكة مع الجمعيات.....72
أولا: الرقابة على الجمعيات والتعاونيات لتقييم فعالية الشراكة.....73
ثانيا: مختلف طرق التمويل الجمعوي حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.....74
ثالثا: تتبع الأمانة العامة للحكومة لمالية الجمعيات، بين التفويض والمراقبة.....76
الفقرة الثانية: حدود التمويل والشراكة مع النسيج الجمعوي.....80
أولا: جمعيات المنفعة العامة، الامتيازات والالتزامات القانونية والمالية.....81
ثانيا: الشراكة مع الجمعيات المنظمة بموجب نصوص قانونية خاصة...85
خاتمة القسم الأول.....91

القسم الثاني

الإطار التنموي للشراكة مع المجتمع المدني

الفصل الأول: الشراكة آلية للتدبير التشاركي للتنمية.....95
الفرع الأول: التدبير المالي للجمعيات.....100
الفقرة الأولى: مؤشرات التدبير المالي للجمعيات.....101
أولا: مؤشر الجودة والفعالية في التدبير المالي للجمعيات.....101
ثانيا: مؤشر التدبير المالي واعتماد مبادئ الشفافية.....103
ثالثا: مؤشر اللاربحية كمبدأ في التمويل والشراكة مع الجمعيات.....106
رابعا: مؤشر الافتحاص والتدقيق في تدبير مالية الجمعيات.....107
الفقرة الثانية: مصادر التمويل.....108

أولا: الموارد المادية للجمعيات.....109
ثانيا: الموارد غير المادية للجمعيات.....115
ثالثا: دور العمل التطوعي في تطوير الممارسة الجمعوية.....118
الفقرة الثالثة: تأثير التمويل على مبدأ استقلالية الجمعيات.....121
أولا: أثار الاستدامة المالية على مبدأ استقلالية الجمعيات.....121
ثانيا: آليات تحقيق مبدأ استقلالية الجمعيات.....124
ثالثا: استقلالية الجمعيات رهان للديمقراطية.....128
الفرع الثاني: المقاربات التنموية دعامة للشراكة مع المجتمع المدني.....130
الفقرة الأولى: المقاربات التنموية نموذج في الشراكة مع المجتمع المدني.....130
أولا: مؤسسات التنمية الاجتماعية نموذج في الشراكة ومواكبة المشاريع التنموية.....131
ثانيا: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: دعامة للشراكة مع المجتمع المدني.....135
ثالثا: المقاربة الخيرية الاحسانية ودورها في تأهيل الشراكة مع المجتمع المدني.....139
الفقرة الثانية: ارتباط الشراكة مع المجتمع المدني بالمقاربة التشاركية ومقاربة النوع.....140
أولا: المقاربة التشاركية آلية لتدبير الشراكة مع المجتمع المدني.....141
ثانيا: مؤشر مقاربة النوع في الشراكة مع منظمات المجامع المدني.....146
الفقرة الثالثة: الإكراهات التي تحد من فعالية الشراكة مع المجتمع المدني.....149

أولا: صعوبات مالية تعيق تدخل الجمعيات.....149
ثانيا: تحديات مرتبطة بالجانب القانوني.....152
ثالثا: إكراهات متعلقة بفعالية الشراكة بين الدولة والجمعيات.....155
الفصل الثاني: المدخل التنموي للشراكة مع المجتمع المدني.....159
الفرع الأول: التخطيط للشراكة بين الجماعات الترابية والمجتمع المدني.....160
الفقرة الأولى: محددات الشراكة بين الجماعات الترابية والفاعل المدن.....161
أولا: الشراكة نظام علائقي بين الجماعات الترابية والمجتمع المدني...161
ثانيا: دور المجتمع المدني في التخطيط للشراكة الترابية.....163
الفقرة الثانية: الدور التنموي للشراكة بين الجماعات الترابية والمجتمع المدني.....166
أولا: معيار مساهمة الشراكة في القرار التنموي الترابي.....166
ثانيا: معيار بذر المشاريع كمحدد في المشاركة الترابية.....168
الفرع الثاني: الرهانات التنموية للشراكة مع المجتمع المدني.....171
الفقرة الأولى:الشراكة مع المجتمع المدني رهان للتشغيل.....172
أولا: دور الشراكة مع المجتمع المدني في خلق مناصب الشغل.....172
ثانيا: الشراكة مع الجمعيات في المجالات ذات الأولوية.....176
الفقرة الثانية: الممكنات التنموية للشراكة مع المجتمع المدني.....177
أولا: دور المشروع الجمعوي في الحد من البطالة والفقر.....178
ثانيا: دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خلق مشاريع مذرة للدخل.....180

ثالثا: وظيفة المجتمع المدني في تقليص التفاوتات الاجتماعية وآليات القياس 182
خاتمة القسم الثاني 187
خاتمــة عامة: 189
الفهرس 191

هذا الكتاب

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا مؤثرا كقوى هامة وفعالة دافعة لتطوير وتنمية المجتمعات المحلية، حيث إنها شريك كامل في عملية التنمية، مما يعني أنها أحد أشكال المشاركة الفعلية في صنع القرار أو السياسة التنموية، خاصة السياسات الرامية لحصار الفقر وتضييق نطاقه كما وكيفا، وهو ما يمثل جوهر التنمية، التي ترتبط بشكل أساسي بإشباع احتياجات الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا.

فاختيار موضوع الشراكة مع المجتمع المدني للاشتغال عليه من خلال المقاربة التشاركية ليس خرقا وتحديا للعادة التي جرى عليها أكثر الفاعلين في هذا الشأن وإنما مفتاح رئيسي ييسر لنا الدخول إلى جوهر هذا الموضوع، ويساعد على حوار وتواصل جدي نظريا وتطبيقيا، بين الفئات المعنية بالعملية التنموية داخل المجال الترابي.

إن الشراكة مع المجتمع المدني ليست فقط لفهم المشاكل وإنما للتعامل معها. وهي أي الشراكة، بمقدار حضورها كممارسة يومية وكقواعد واليات، تضعنا في مواجهة مباشرة مع المسؤولية وتضعنا مجتمعين للبحث عن حلول والمشاركة في تطبيقها وتحمل نتائجها وكذا تتبعها وتقييمها، كما أنها تترك الباب مفتوحا لمواصلة الاجتهاد والتشاور والمراقبة والمراجعة والتطور، بحثا عن صيغ أفضل من خلال الارتقاء بالحلول التي تم التوصل إليها في وقت سابق. وهكذا تصبح الشراكة شرط التطور ووسيلته في آن واحد، وتصبح الأداة الأمينة والمجربة للانتقال من وضع إلى وضع أرقى، والطريقة لتجنيب المجتمع الهزات، وأيضا الصيغة التي تفسح المجال أمام مشاركة القوى المدنية الحية والفاعلة في تحمل المسؤولية.

هذا الفهم للشراكة يجعلها الشرط الذي لا غنى عنه كبداية للتغير الاجتماعي والتعامل الجدي مع قضايا التنمية الترابية، ويجعلها الوسط أو المناخ الحقيقي للتفاعل وتبادل الخبرات والمشاركة المدنية العاقلة، فهي بجوهرها العميق ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة، وهي أسلوب للتفكير والسلوك والتعامل وليست فقط أشكالا مفرغة الروح أو مجرد مظاهر. وهي بهذا المعنى ليست شكلا قانونيا فقط أو سوسيولوجيا.

دار الآفاق المغربية
للنشر و التوزيع

الدار البيضاء ـ المغرب
الهاتف : 99-83-33-522-212+
البريد الإلكتروني : daralafak@gmail.com
الموقع الرسمي : www.daralafak.com

9 789920 508018